واقع التنمية المستدامة في الجزائر حسب التقارير الدولية و العربية لسنة 2016

Sustainable development in Algeria, according to international and Arab reports for the year 2016

تاريخ الارسال 10/04/2016 تاريخ القبول 30/06/2016

خنفري خيضر
جامعة بومرداس
Khenfri.Kheider@hotmail.fr

بورنيسة مريم
جامعة بومرداس
ritagemeriem@yahoo.fr

الملـخص
تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع التنمية المستدامة في الجزائر حسب المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة، و تتمثل هذه المؤشرات في كل من المؤشر الاقتصادي الذي يضم كل من (الناتج المحلي الإجمالي إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات و الميزان التجاري...إلخ) ، و المؤشر الاجتماعي الذي يضم كل من (التعليم، البطالة، الديمغرافيا، السكن، الصحة، الأمية...إلخ) و أخيرا المؤشر البيئي و الذي يضم كل من (المواد السامة و المبيدات، البحار و المحيطات، المياه العذبة ، الأراضي...إلخ) .
و قد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أبرزها في اعتماد الجزائر على الريع البترولي ففي ظل هذا الاعتماد تبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق تنمية مستدامة ، فرغم الجهود المبذولة في إطار دعم و تعزيز التنمية المستدامة ، إلا أن مؤشرات هذه التنمية تعكس الواقع خاصة في ظل غياب استراتيجيات تنموية فعالة.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة.

Abstract

This paper aims to study the reality of sustainable development in Algeria, international indicators of sustainable development, and represented these indicators in each of the economic index, which includes all of the (GDP total exports, total imports and the trade balance ... etc), and the index social, which includes all of the (education, unemployment, demography, housing health, illiteracy, etc ...) and finally the environmental index, which includes all of (toxic substances and pesticides, seas and oceans, fresh water, land ... etc.).
This study concluded that a set of results represented most notably in Algeria's dependence on royalty oil fascial under this dependence Algeria remains far from achieving sustainable development, despite the efforts made in the framework of supporting and promoting sustainable development, but this development indicators reflect the

reality, especially in light the absence of effective development strategies.
Key words: sustainable development, sustainable development indicators

المقدمة:

تعتبر التنمية من بين الرهانات الكبرى التي تعول عليها الحكومات كونها أداة فعالة في تحقيق التوازنات الكلية بكل أطيافها، حيث أصبحت تشغل اهتمام المجتمعات في السنوات الأخيرة نظرا لما لها من أثار إيجابية على الدولة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة.

و هذا الفكر التنموي تبلور مع مرور الزمن مع تغيير الاستراتيجيات و الخطط التنموية المتبناة من طرف المجتمعات الغربية ؛ مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد سمي باسم " التنمية المستدامة "

Sustainable Development "الذي أصبح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئ و التنمية المستدامة " لجنة برانتلاند" عام 1987، حيث دعت التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات الأجيال القادمة ، إلى الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية و البيئية و حتى الاجتماعية ، و بعد ذلك بخمس سنوات في عام 1992 اكتسبت التنمية المستدامة ثقلا و مغزى في قمة الأرض الأولى ، التي عقدت في ريو جانيرو بالبرازيل، و نتجت عنها عدة معاهدات تتعلق بالتنوع الحيوي و التغيرات المناخية، كما تقدم سلسلة طويلة من الأنشطة البحثية عرفت باسم جدول الأعمال القرن " 21" و تأكد الاهتمام بالتنمية المستدامة مجددا عشر سنوات بعد ذلك في قمة الأرض الثانية ، التي انعقدت بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002 بهدف متابعة أعمال و نتائج قمة الأرض ، و تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المتواصلة و النمو المتوازن.

و في هذا الشأن ، و تماشيا مع التوجهات العالمية في تبني فلسفة الاستدامة ، سعت الجزائر على غرار الدول النامية والعربية إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة محليا، حيث انتهجت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة ، لكنها في الواقع لازالت تواجه عدة تحديات خاصة في ظل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك وجب على الدولة أن تسعى جاهدة إلى الحد من هذه التحديات ، من خلال إنعاش الاقتصاد الوطني وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي و تسطير برامج تنموية مستقبلية و محددة بدقة.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر ؟ و كيف يتم قياسها؟

و تنقسم هذه الورقة البحثية إلى محور رئيسيين و هما:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهمي للتنمية المستدامة
- **المحور الثاني:** تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر حسب التقارير الدولية و العربية و كذا المحلية.

1.المحور الأول: الإطار المفاهمي للتنمية المستدامة

و في هذا المحور سنتناول كل من مفهوم التنمية المستدامة، خصائصها، أبعادها، أهدافها، و أهم المؤشرات لقياس التنمية المستدامة.

أولا: نشأة التنمية المستدامة:

تميز العمل التنموي البيئي في العقد الأخير بسيادة مفهوم التنمية المستدامة أو المتواصلة، والذي تمت صياغته للمرة الأولى من خلال التقرير الموسوم بمستقبلنا المشترك، والذي صدر سنة 1987 عن اللجنة وقد كان هذا المفهوم ثوريا وجديد بالنسبة للأفكار التنموية السائدة في ذلك العالمية للتنمية والبيئة الوقت، إذ أنه تم الدمج للمرة الأولى بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مفهوم واحد.[1]

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

و توجد عدة تعريفات للتنمية المستدامة و فيمايلي سنذكر أبرزها:

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن والمقصود هنا برأس المال الشامل الموارد الطبيعية (طاقة، مواد أولية...الخ)، الموارد البشرية الأموال والموارد الصناعية".[2]

تعريف هيئة الأمم المتحدة: عرف المبدأ الثالث في الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريو دي جينرو سنة 1992 التنمية المستدامة: بأنها القيام بالعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساو للحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل، و أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق

[1] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 185.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية نموذجا مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى، 2009، ص 14.

التنمية المستدامة ينبغي ان تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.[3]
كما تعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد ومبدأ توجيهات الاستثمار و مناحي التكنولوجية ، و تغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر و المستقبل للوفا بحاجيات الإنسان و تطلعاته.[4]
كما تعرف ايضا على أنها" نمط تنموي اقتصادي واجتماعي وسياسي يمتاز بالعقلانية والرشد ، و يتعامل مع
النشاطات الاقتصادية و الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية واجتماعية مرتفعة منشودة من جهة[5].

ثالثا: خصائص التنمية المستدامة

و من أبرز خصائص التنمية المستدامة نجد:
- الاهتمام بنوعية حياة الإنسان ، فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب.
- توازن بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان و البيئة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره و مستقبله.
- التنمية المستدامة ذات بعد مستقبلي، فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة
- تنمية تحقق الفرص حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية و الفرص المتساوية للجميع.
- التنمية المستدامة هي تنمية ذات بعد أخلاقي ترتبط بفكرة العدالة و المشاركة المجتمعية و التكافل و مراعاة الفئات الضعيفة و تلبية حاجياتها.
- تنمية متعددة الأبعاد تهتم بالجوانب المعنوية و المادية للإنسان، فيؤخذ البعد الاجتماعي و الاقتصاديو الثقافي و البشري و البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة.[6]

رابعا: أبعاد التنمية المستدامة

تتجلى أبعاد التنمية المستدامة في كل من :

---

[3] دوجلاس موشيست، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شتهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، الطبعة الأولى القاهرة،2000، ص 17.
[4] الخطيب نهى، اقتصاديات البيئة و التنمية، دراسات و استشارات الإدارة، 2000، ص 220.
[5] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،سنة 2007 ص 15 .
[6] عبد العزيز قاس محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 182

البعد الاقتصادي:
- النمو الاقتصادي المستديم.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية.

البعد الاجتماعي:
- المساواة في التوزيع.
- المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.

البعد الإيكولوجي:
- النظم الإيكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- القدرة على التكيف.[7]

خامسا: أهداف التنمية المستدامة

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 أوت 2015 هدفا فيما يخص أهداف التنمية المستدامة و تتمثل في:

-**القضاء على الفقر**: هو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار يوميا أي ما يعادل 200 دج جزائري يوميا.
- ✓ من خلال توفير الأمن الغذائي و تعزيز التنمية المستدامة.
- ✓ استحداث نظم و تدابير و حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني لجميع المواطنين، و تحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء و الضعفاء

- **القضاء التام على الجوع**: و يتحقق من خلال:
- ✓ توفير الأمن الغذائي و تعزيز الزراعة المستدامة.
- ✓ مضاعفة الإنتاجية الزراعية و دخل صغار منتجي الأغذية.
- ✓ ضمان وجود نظام إنتاج غذائي مستدام.
- ✓ زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية.
- ✓ اعتماد تدابير لازمة لضمان سلامة أداء أسواق السلع الغذائية .

[7] عثمان محمد غنيم ماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

- **الصحة الجيدة الرفاه**: و يكون من خلال:
  - ✓ ضمان حصول جميع الأفراد على خدمات الرعاية الصحية.
  - ✓ تخصيص ميزانية إضافية لدعم القطاع الصحي، و توظيف العنصر البشري المؤهل .
  - ✓ دعم البحث و التطوير في مجال اللقاحات و الأدوية للأمراض المعدية و غير المعدية، و توفير إمكانية الحصول عليها بأسعار معقولة.
- **المساواة بين الجنسين**: و يكون من خلال:
  - ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين كل النساء و الفتيات.
  - ✓ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء و الرجال في كل مكان.
  - ✓ القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء في المجالين العام و الخاص ، بما في ذلك الإتجار بالبشر و غير ذلك من أنواع الاستغلال.
- **المياه النظيفة و النظافة الصحية**: و يتحقق من خلال:
  - ✓ حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات الصرف الصحي و النظافة الصحية.
  - ✓ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات و المواد الكيميائية الخطيرة و تقليل تسربها إلى أدنى حد.
  - ✓ دعم و تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه و الصرف الصحي.
- **طاقة نظيفة و بأسعار معقولة**: و يكون من خلال:
  - ✓ ضمان حصول جميع أفراد المجتمع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- **العمل اللائق و نمو الاقتصاد**: و يكون من خلال:
  - ✓ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، و الارتقاء بمستوى التكنولوجيا و الابتكار.
  - ✓ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية و التي تدعم الأنشطة الإنتاجية و فرص العمل.
  - ✓ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات البنكية ، و الخدمات المالية ، و توسيع نطاقها.
  - ✓ وضع و تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل .
- **الصناعة و الابتكار والهياكل الأساسية**: و يكون من خلال:
  - ✓ زيادة فرص الحصول على المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم.

✓ تحديث البنى التحتية و تحديث الصناعات التقليدية.

-**الحد من أوجه عدم المساواة**: و يكون من خلال:

✓ ضمان تكافؤ الفرص و الحد من أوجه انعدام المساواة بين الرجال و النساء.

✓ إزالة القوانين و السياسات التميزية، و تعزيز التشريعات و الإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

- **جعل المدن و المجتمعات البشرية شاملة للجميع و مستدامة:** و يكون من خلال:

✓ ضمان حصول الجميع على مساكن و خدمات اساسية ملائمة.

✓ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي و الطبيعي .

-**ضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة**: و يكون من خلالك

✓ تحقيق الإدارة المستدامة و الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية.

✓ تشجيع الشركات و لاسيما الشركات الكبيرة على اعتماد تكنولوجيا حديثة لزيادة الإنتاج.

-**اتخاذ إجراءات لتغيير المناخ:** و يكون من خلال:

✓ تعزيز المرونة و القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ و الكوارث الطبيعية في جميع البلدان، و تعزيز القدرة على التكييف مع تلك الأخطار.

✓ تعزيز أليات تحسين مستوى قدرات التخطيط و الإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ.

- **حفظ المياه و المحيطات و استخدامها على نحو مستدام:** و يكون من خلال:

✓ منع التلوث البحري بجميع أنواعه و الحد منه بدرجة كبيرة، و لاسيما من التلوث الصناعي.

✓ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية و الساحلية على نحو مستدام و حمايتها من أجل تجنب حدوث أثار سلبية كبيرة.

✓ اتخاذ الإجراءات الآزمة لحماية المحيطات و البحار.

-**حماية النظم الإيكولوجية البرية:** و يكون من خلال

✓ الحفاظ على الغابات و على الأراضي و ضمان استخدامها على نحو مستدام .

✓ مكافحة كل من التصحر، الجفاف، الفيضانات من خلال توفير الدعم المالي.

-**السلام و العدل و المؤسسات القوية:** و يكون من خلال:

✓ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة

و إتاحة إمكانية الوصول جميع أفراد المجتمع إلى العدالة ، و بناء مؤسسات فعالة و خاضعة للمساءلة و شاملة للجميع على جميع المستويات

ـعقد الشراكات لتحقيق الأهداف: و يكون من خلال:

- ✓ تعزيز الشراكة بين مختلف الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، و استكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف و الخبرات و التكنولوجيا و الموارد المالية ، و ذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان.
- ✓ تعزيز و تجيع الشراكات العامة بين القطاع العام و القطاع الخاص و الاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات و من استراتيجياتها لتعبئة لموارد.[8]

سادسا: مؤشرات التنمية المستدامة :تكمن الحاجة إلى مؤشرات لقياس التنمية المستدامة إلى التعريف بموقع مجتمع ما اتجاه أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى إعطاء اقتراحات تعمل على توجيه السياسات نحو الاستدامة.

و من بين أهم مؤشرات التنمية المستدامة نجد:

المؤشرات الاقتصادية : من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقيق التنمية المستدامة نجد ما يلي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: : يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة. و إن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال قياس مستوى الإنتاج الكلي و حجمه.

نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي: و يقصد بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الأنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالآلات ، المعدات و سائل النقل...إلخ).

الميزان التجاري للسلع والخدمات:

يبين مؤشر صادرات السلع و الخدمات كنسبة من واردات السلع و الخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد. و تبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

[8]تقرير التنمية البشرية لعام 2015، ص 15.

و تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح و القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة.

و يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، و هو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

و إن استراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المساعدات الخارجية.[9]

المؤشرات الاجتماعية:

يعتبر الاهتمام بالعنصر البشري أحد ركائز التنمية المستدامة، ويتضمن توفير جميع حاجيات الفرد وتنمية قدراته وضمان حقوقه الأساسية، ومن بين أهم المؤشرات المرتبطة بها العنصر نجد:

أ. معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل و القادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

ب. **الصحة**:

تعتبر الصحة من أهم الحاجات الإنسانية بعد الأكل والشرب (حسب هرم الحاجات لماسلو)، كما أن مفهوم التنمية المستدامة ركز على حماية الإنسان، حيث تعتبر صحة الإنسان من مؤشرات قياس التنمية المستدامة **ومن أهم هذه المؤشرات**:

-**حالة التغذية**: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

-**الوفاة**: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

-**الحصول على الماء الصالح للشرب**: وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

-**الرعاية الصحية**: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية (مستشفيات، عيادات مراكز للصحة الجوارية ... الخ)، ونسبة التطعيم لدى الأطفال.

ج. التعليم:

[9] مهدي سهر غيلان و أخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية و المتقدمة ، أنظر:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724, Le 16 feverier 2017, pp, 6 , 7.

يعتبر التعليم بمختلف أطواره وأنواعه أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية ولضمان استمرارها، ومن أهم مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بهذا العنصر نجد:

نسبة التلاميذ المقبولين في الصف الأخير من التعليم الابتدائي.

نسبة التحصيل بالنسبة لتلاميذ التعليم الثانوي.

معدل محو أمية الكبار.

الديمغرافيا: تعد الديمغرافيا من بين أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة ، و من بين مقاييس الديمغرافيا نجد كل من:

- ✓ تعداد السكان
- ✓ معدل النمو
- ✓ نسبة السكان في المناطق الساحلية.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر.

الأمن:يعتبر الأمن شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها، باعتباره يوفر المناخ الملائم لقيام الأفراد بمختلف النشاطات الاقتصادية، لذلك فوجود مؤشر خاص بالأمن ضروري لقياس التنمية المستدامة.

المؤشرات البيئية: و تتمثل في:

التغير في المناخ: تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم حاليا ، لذلك تم وضع مؤشرات لتقييم الجهود المبذولة للتخفيف من الأثار السلبية لذه الظاهرة، ومن أهم هذه:

- استنزاف طبقة الأوزون.
- انبعاثات الغازات السامة كغاز .
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان.
- انبعاثات غاز أكسيد النيتروجين .
- تلوث الهواء في المناطق الحضارية.

المواد السامة و المبيدات:

تم وضع عدة مؤشرات للتنمية المستدامة خاصة بالمواد السامة و المبيدات و من أبرزها نجد :

- المبيدات الحشرية الزراعية.
- المبيدات الحشرية الأخرى.
- المعاملة التفضيلية للملوثات.
- المواد المشعة.

الأراضي: و من بين أهم المؤشرات المتعلقة باستعمال الأراضي نجد:

- ✓ **الزراعة**: و يتم قياسها بمدى تأثر الأراضي باستخدام المبيدات الكيميائية .
- ✓ **الغابات**: و تقاس ب مساحات الغابات المتضررة مقارنة بمساحات الغابات الكلية.

البحار و المحيطات:

من أبرز المؤشرات المستخدمة للبحار و المحيطات هي:

المياه العذبة:

يتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسين هما:

- ✓ **نوعية و كمية المياه**: فنوعية المياه تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ن و كذا نسبة البكتيريا في المياه.
- ✓ **أما كمية المياه**: فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.[10]

2.المحور الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر حسب التقارير الدولية و العربية و كذا المحلية

وفي هذا المحور سنتناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر. حيث سنقوم بتحليل هذه مؤشرات التنمية المستدامة على ضوء التقارير الدولية الصادرة من جهات مختلفة.

أولا: المؤشرات الاقتصادية

و في هذا الجزء سنتناول أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة في الجزائر و فق تقرير صندوق النقد الدولي إبتداءا من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017. و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 1: يبين أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر من 2014-2017

	الوحدة	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	مليار دولار	5,458.9	4,318.7	4,082.6	4,205.0
إجمالي الصادرات (سلع و خدمات)	مليار دولار	63.5	38.4	27.7	32.3
إجماليالواردات (سلع و خدمات)	مليار دولار	71.4	63.7	57.5	61.3
ميزانالحساب التجاري	%	- 9.4	-27.0	-28.3	-28.3

المصدر: صندوق النقد الدولي (FMI) لسنة 2016

[10] Indicator of suntainable development Guidelines and Methodologies , 2007 Le 17 Feverier , P p p 11, 12, 13

من خلال الجدول رقم (1)، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سنة 2014 قدر ب 5,458.9 مليار دولار ، وهذا الناتج يعتبر أحسن من الناتج المقدر في كل من السنوات 2015، 2016، 2017، و ذلك ب 4,318.7 مليار دولار، 4,082.6 مليار دولار و 4,205.0 مليار دولار على التوالي، فانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد سيؤدي إلى انخفاض في الدخل الكلي ، مما ينتج عنه انخفاض في كل من معدل دخل الفرد و انخفاض في معدل استهلاك الفرد و تقليص المشروعات المحلية ، ويكون بذلك مؤشراً سلبياً أمام المستثمرين. لذلك يطلق عليه الاقتصاديين أنه أكثر المؤشرات شمولاً للأداء الاقتصادي. و ترجع عموما أسباب انخفاض هذا الناتج عموما إلى انخفاض الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، إلى جانب ضعف الإنتاجات الصناعية المحلية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن تراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أثر سلبا على الأسعار في السوق المحلية ، حيث أدى ذلك إلى غلاء أسعار السلع المستوردة بشكل مباشر، كما ارتفعت أسعار السلع المصنعة محليا التي تستعمل مدخلات مستوردة في إنتاجها (مواد أولية، سلع وسيطة، تجهيزات وغيرها).

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية المبينة في الجدول أعلاه، فنلاحظ أنها تراجعت من سنة لأخرى (مقارنة بالسنوات محل الدراسة)، فبعدما كانت تقدر ب63,5 مليار دولار سنة 2014، أصبحت تقدر ب 32.3 مليار دولار سنة 2017 ، أي تراجعت ب مبلغ 31.2 مليار دولار، و هذا الانخفاض سببه كون أن الجزائر تعتد على تصدير البترول و مشتقاته بنسبة 95%، منتجات التقطير، غلايات المياه، الخشب و بعض السلع كالتمور...إلخ) ، و ترجع عموما أسباب عدم تنويع التصدير إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية الأخرى من جهة، و من جهة أخرى عدم امتلاك الجزائر للتكنولوجيات الحديثة و المتطورة التي تمكنها من التنقيب عن الثروات الأخرى كالذهب، البلوتنيوم و اليورانيوم...إلخ)، كون أن الاستثمار في هذه الثروات سيزيد الاقتصاد تنوعا.

أما فيما يخص الواردات الجزائرية فعرفت تذبذبا فأحيانا ترتفع و أحيانا تنخفض، ففي سنة 2014 سجلت فاتورة الاستيراد ما يقارب 71 مليار دولار و هي فاتورة مرتفعة إذا مقارنها بالسنوات محل الدراسة، وذلك كون الجزائر بلد غير صناعي(غير إنتاجي)، إذ تكاد تنعدم فيه المنشآت و المركبات الصناعية التي تنتج هذا النوع من الصناعات. ناهيك عن المنتجات الأخرى التي تستوردها الجزائر كالحبوب و الحديد (على سبيل المثال) بالرغم من توفرها على مقومات طبيعية بحته، إلا أن الجزائر يبقى بلد استهلاكي بالدرجة الأولى.

ثانيا: تحليل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر

و في هذا الجزء سنتناول بعض المؤشرات الاجتماعية و ذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر و المتمثلة في كل من معدل البطالة في الجزائر من سنة 2007 غلى غاية 2015، و مؤشر الجنس لسنة 2013، و مؤشر التعليم في الجزائر لسنة 2015. حيث سنقوم بتحليل كل مؤشر على حدى لتوضيح واقع التنمية المستدامة حسب المؤشرات الاجتماعية في الجزائر.

أولا: مؤشر البطالة

و في هذا الجزء سنقوم بعرض أهم معدلات البطالة التي سجلتها الجزائر إبتداءا من سنة 2007 إلى غاية 2015 و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 3: معدلات البطالة في الجزائر من سنة 2007 إلى غاية سنة 2015

السنوات	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة في الجزائر	%	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11	9.8	10.6	11.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد(التطورات الاقتصادية و الاجتماعية) لسنة 2016.

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تراجعا إبتداءا من 2008 إلى غاية سنة 2011 من 13.8% إلى غاية 10.00%، و ذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في هذه الفترة، إلى جانب استقرار أسعار البترول الذي أتاح للدولة الجزائرية خلق مناصب عمل في شتى الميادين كما تبنت الدولة الجزائرية في هذا الإطار استراتيجية تنموية للتقليل من ظاهرة البطالة ، و تمثلت هذه الاستراتيجية في منح قروض مالية متوسطة و طويلة الأجل للشباب لدعم الاقتصاد من جهة و تخفيف معدلات البطالة لتحقيق تشغيل معتبر ، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، إذ عرفت سنة 2012 ارتفاع طفيف في معدل البطالة، ثم بعدها سجل انخفاضا في سنة 2013 بمعدل 9.8%، و هذا التذبذب في المعدلات راجع إلى السياسات الاقتصادية و المالية و الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة التي قد تؤثر سلبا على ارتفاع أو انخفاض في معدل البطالة. كما سجلت سنتي 2014 و 2015 زيادة في معدل البطالة ب 10.6% و 11.2% على التوالي و عموما ترجع أسباب زيادة معدلات البطالة إلى:

- ✓ عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي و التكوين و احتياجات التشغيل.
- ✓ عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- ✓ ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.

- ✓ إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.
- ✓ انخفاض الطلب على العمالة الجزائرية.
- ✓ تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.
- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.
- ✓ ضعف التنسيق بين القطاعات.

ثانيا: مؤشر المساواة و الفوارق الجنسية

و في هذا الجزء سنتطرق إلى مؤشر المساواة و مؤشر الفوارق بين الجنسين و ذلك حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015. و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4: مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر لسنة 2015

الجزائر	دليل التنمية المستدامة معدلا بعامل عدم المساواة من أصل 0.788 نقطة	دليل التنمية حسب الجنس من أصل 0.978نقطة	دليل الفوارق بين الجنسين من أصل 0.199 نقطة	الترتيب من أصل 188 دولة
القيمة	0.736	0.837	0.413	85

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2015، ص 31.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن كل من دليل التنمية المستدامة معدلا بعامل عدم المساواة و دليل التنمية حسب الجنس و مؤشر الفوارق بين الجنسين مرتفع في الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2015 و يفسر هذا الارتفاع إلى المجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في تقلد الوظائف والمسؤوليات سواء في السلطة كالبرلمان، المجلس الشعبي الوطني...إلخ) ، و منح حق التعليم لكلا الجنسين في جميع الأطوار (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، و التعليم العالي)، بالإضافة إلى سن العديد من القوانين التي سعت إلى حماية حقوق المرأة ، و حقوق الطفل على سبيل المثال.

ثالثا: مؤشر التعليم

يعد مؤشر التعليم من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مدى واقع التنمية المستدامة في الجزائر. و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 5: مؤشرات التعليم في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013

الجزائر	معدل التسرب من التعليم الابتدائي من	معدل الإلمام بالكتابة و القراءة من	المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي	معدل التحصيل في التعليم الثانوي من أصل	الترتيب عالميا من

	أصل 18 %	أصل 85,9 %	من أصل 104.2 %	100.4 %	أصل 186 دولة
مؤشر التعليم %	5.0	72.6	99.3	95.0	93

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، ص 183.

من خلال الجدول رقم (5) المبين أعلاه نلاحظ أن مؤشر التعليم في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، يعرف وضعية جيدة حسيب معطيات هذا التقرير، إذ سجلت الجزائر معدل 5% من أصل 18% فيما يخص معدل التسرب من التعليم الابتدائي ، و هذه النسبة هي نسبة جيدة نسبيا، لكن ليست الأفضل و عموما تفسر انخفاض هذا المؤشر إلى زيادة وعي الأولياء من ضرورة التعليم و منافعه المستقبلية سواء على الفرد أو المجتمع ، بالإضافة إلى دور الدولة في بناء المدارس خاصة في المناطق النائية و الريفية لوضع حد لمعاناة الأطفال و الحد من التسرب المدرسي.

أما فيما يخص بمعدل الإلمام بالكتابة و القراءة في الجزائر، فنلاحظ أن نسبة 72.6% من أصل 85.9% هي نسبة جيدة، و تفسر أسباب هذه النسبة إلى إقبال العديد من أفراد المجتمع على التعليم ، و التخلي عن الذهنيات التي كانت قائمة لدى الأولياء سابقا في منع أولادهن و أزواجهن من تحصيل العلم.

أما عن معدل المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي و معدل التحصيل في التعليم الثانوي المقدرين ب 99.3% و 95.0% على التوالي، فكلتا النسبتين جيدتين ، و ترجع أسباب هذا التحسن إلى:

- انتقاء خرجي الجامعات، و على أساس معدلات مرتفعة.
- إقامة دورات تكوينية للأستاذة الجدد .
- التعليم على أساس المقاربة بالكفاءات.
- تسخير كل من العنصر البشري (الأستاذ) و التكنولوجيا الآزمة (الحاسوب و الأنترنت) لمساعدة التلاميذ على زيادة تحصيل العلم.

الخاتمة:

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التنمية المستدامة من خلال السياسات المنتهجة من قبل الدولة من اجل تحقيقات نمو اقتصادي واجتماعي متوازن في القطاعات التنموية المختلفة بتوجيه خططها التنموية للأرياف و إعطائها اهتماما اكبر من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل بناء المدارس و مراكز التكوين ...الخ .إلا انه لا تزال الجزائر تواجه العديد من

التحديات في التعامل مع المجالات التنمية المستدامة مثلها مثل بقية الدول النامية.

و على ضوء هذه الورقة البحثية توصلنا إلى مجموعة من النتائج و تتمثل أبرزها في :

النتائج:

- أن اقتصادنا لازال اقتصاد ريعيا و ناميا يعتمد إلى حد كبير على مورد رئيسي واحد (النفط) في توليد الإيرادات اللازمة لدعم و تمويل مجالات و أنشطة التنمية المستدامة .
- تسجيل الميزان التجاري الجزائري تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، وذلك بسبب انخفاض الصادرات الجزائرية و ارتفاع فواتير الاستيراد.
- غياب استراتيجيات تنموية و اقتصادية بعيدة المدى لتحقيق كل من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء.
- زيادة معدلات البطالة خاصة في السنوات الأخيرة .
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- قيام الجزائر بمجهودات جبارة في إنشاء الهياكل القاعدية في الأقاليم الوطنية (كإنشاء المدارس مثلا)
- تحسن معتبر فيما يخص مؤشر التعليم في الجزائر ، و ذلك راجعا إلى زيادة الوعي لدى الأفراد و إدراكهم بأهميته.
- تقلد من المرأة العديد من الوظائف والمسؤوليات سواء في السلطة ، القطاع العام أو القطاع الخاص.

التوصيات:

و من ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

- ✓ إعادة النظر في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تدعيم البنية التحتية بهياكل و مركبات صناعية قصد الخروج من الاقتصاد الريعي و التوجه نحو إقتصاد خارج المحروقات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو الإجمالي للفرد.
- ✓ خلق مناصب شغل للعاملين.
- ✓ تدعيم المستثمرين و المنتجين المحليين بقروض بنكية لتدعيم الاقتصاد الوطني من جهة و من جهة اخرى التقليل من البطالة.

✓ ضرورة الاهتمام بالبيئة ، و تحسين شبكات الصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.

المراجع:

أولا: الكتب

1. الخطيب نهى، **اقتصاديات البيئة و التنمية**، دراسات و استشارات الإدارة، 2000، ص 220 .
2. باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع و مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، عمان الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 185 .
3. دوجلاس موشيست، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شتهين، القاهرة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الطبعة الأولى،2000، ص 17.
4. عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، سنة 2007 ص 15.
5. عبد العزيز قاس محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** الإسكندرية ، مصر، دار الجامعة الجديدة، ، 2011، ص 182.
6. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات** ، دولة الإمارات العربية نموذجا مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 14 .

2. التقارير:

1. سليم جهان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية* ، 2015، ص 15.
2. برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، *تقرير التنمية البشرية*، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لسنة 2013، ص 183.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، *التطورات الاقتصادية و الاجتماعية*، لسنة 2016.
4. صندوق النقد الدولي (FMI) لسنة 2016.

المواقع الإلكترونية:

1.مهدي سهر غيلان و أخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية و المتقدمة ، يوم 16 فيفري 2017،
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724z
ص ص 6, 7.

2.United Nation , Indicator of suntainable development Guidelines and Methodologies , New York, 2007 , Le 17 feverier 2017, www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/ indicators/guidelines, P p p 11, 12, 13